نظمها مركز قانون الطاقة والاستدامة بكلية القانون

ندوة بعنوان «تسوية منازعات الطاقة» في جامعة قطر

المتحدثون في الندوة

○ الدوحة - الشرق

نظم مركز قانون الطاقة والاستدامة في كلية القانون، بجامعة قطر ندوة بعنوان "تسوية نزاعات الطاقة "، تناولت الندوة التطورات والتحديات المستجدة في تسوية نزاعات الطاقة على الصعيدين الوطني والدولي، وشارك في هذا اللقاء المعتمد من قبل رابطة المفاوضين البترولية الدولية السيد فيكتور ليجينسكي، المحكم الوسيط المعتمد للتحكيم في دبي، والدكتور فرانسيس بوتشوي العميد المساعد للبحث العلمي في كلية القانون، والسيد سلمان محمود ممثلا عن شركة سلطان عبد الله وشركائه القطرية للمحاماة في الدوحة وذلك كمتحدثين رئيسيين. حضر الندوة ممثلون رئيسيون من الإدارات القانونية والتجارية من أبرز المنظمات والشركات في قطر، و بعض أعضاء هيئة التدريس من كلية القانون ومجموعة من الطلبة من مختلف الكليات، وعلى رأس الحضور كان الدكتور محمد عبد العزيز الخليفي عميد كلية القانون، والضيوف الشيخ فهد آل ثاني من غرفة تجارة قطر، والشيخ حمد بن سعود آل ثاني المدير الإداري لقطر للوقود والشيخ ثاني آل ثاني نائب رئيس جمعية المحامين القطرية، في البداية قال السيد ليجنسكي: "إن المحكم الجيد في مجال الطاقة يحتاج إلى معرفة الحقائق التجارية المتعلقة بصناعة الطاقة الدولية، فضلاً عن القانون"، وأثنى على عمل مركز قانون الطاقة والاستدامة وأشار إلى أنه "يلعب دورا كبيرا" في توجيه البحوث باتجاه المصلحة العامة في مجال الطاقة في الشرق الأوسط"، واستخدم الدكتور فرانسيس بوتشوي بعض القضايا القانونية لتوضيح التوترات والنزاعات القضائية بين المحاكم الوطنية وهيئات التحكيم الدولية، كما أشار إلى مجالات محددة حيث يمكن لهذه التوترات أن تتضح في القانون القطري، وخلص إلى القول بأن الخطوة الأولى للطعن بالقرار هي "تجنب النزاع"، ويجب أن يتم ذلك من خلال دمج وحدات إدارة النزاع أو الهيئات في عقود استثمار الموارد الطبيعية، البناء، ومشاريع الإنماء طويلة الأمد"، ثم أوجز السيد سلمان محمود النواحي المتعلقة بالتعاقد والسبل المفتوحة لنزاعات الطاقة وأضاف: "من أجل أن يكون شرط التحكيم فعالا" في العقد بموجب القانون القطري، فمن الضروري أن يخول الطرفان جميع المتعاقدين التابعين لهما الموافقة على التحكيم في النزاعات "، وينص القانون على حصول المدعي على قوة خاصة في إجراءات معينة وفقا لمدى تأثيرها، وكان الدكتور محمد الرمحي مدير مركز قانون الطاقة والاستدامة، قد افتتح الندوة، وقد أوضح أن هذه الندوة ستكون الأولى في سلسلة من الندوات وورشات العمل المماثلة التي سيقوم بها المركز أثناء حماسنا وسعينا لإغلاق العقد فمن السهل أن نغفل ما قد يحدث في حال نشوء نزاع، وقد قدمت الندوة اليوم نصائح عملية للمختصين في مجال النفط والغاز في اتخاذ قرار مستنير لتسوية النزاعات وأهمية النهج متعدد المستويات لهذا النوع من النزاعات"، الجدير بالذكر أن مركز قانون الطاقة والاستدامة يعتبر بمثابة منصة دائمة للتفاعل بين الصناعة والأوساط الأكاديمية والجهات الحكومية في الشرق الأوسط في مجالات الطاقة والقانون البيئي.